

مروان قبلان*

الانتخابات البلدية التركية: الناخب يثأر لذكائه

على الرغم من أن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التركية كان متوقعاً بصورة عامة، فإن نسبة الأصوات التي حازها مثلت مفاجأة للكثيرين، بمن فيهم قادة الحزب نفسه؛ إذ كان متوقعاً أن تؤثر عدة عوامل في الانتخابات وموعدها وحظوظ فوز الحزب الحاكم فيها. وكان العام الفائت شهد سلسلة أزمات تعرض لها "العدالة والتنمية" وتوجّع لها الكثيرون أن تؤثر في حظوظه الانتخابية، وتطيح فرص استمراره في الحكم؛ مثل أحداث حديقة "غازي" وساحة "تقسيم"، والتسجيلات الصوتية المسربة، ومزاعم بالفساد مسّت بعض وزراء الحكومة مباشرةً، والأهمّ من كل ذلك الصراع الذي احتمم بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحليفه السابق زعيم حركة "خدمة" فتح الله غولن. مع ذلك، جاءت النتائج مختلفة بعد أن حصل حزب العدالة والتنمية على نسب تأييد أحسن بكثير من الانتخابات السابقة، عندما كانت ظروفه السياسية أفضل، مما جعل النتائج تبدو وكأنَّ الناخب التركي ثار لنفسه من خلال التصويت باتجاه معاكس تماماً لما أرادته القوى التي وقفت وراء المتابع التي لاحقت الحزب الحاكم، أو حاولت على الأقل استغلالها.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

آزمات متلاحقة

الحكومة جاءت على خلفية الصراع الذي اندلع بين رئيسها رجب طيب أردوغان وزعيم حركة "خدمة" رجل الدين فتح الله غولن. فقد اضطرّ أردوغان إلى إجراء تعديل وزاري شمل عدداً كبيراً من وزرائه، بعد أن وردت أسماء أربعة منهم في التحقيقات في قضايا فساد، منها ما هو مرتبط ببنك "خلق" الذي يجري من خلاله تسديد قيمة مشتريات تركيا من النفط والغاز الإيراني، والذي دأبت الإدارة الأميركيّة على اتهامه بأنه يخرق الحصار على إيران^(٣). وعلى الأثر، قامت الشرطة بإجراء اعتقالات شملت أبناء الوزراء المتورطين، فيما عد أكبر أزمة سياسية يواجهها الحزب الحاكم منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢^(٤). وحينئذ، اتهم أردوغان رئيس حركة "خدمة" التي ينادي عدد أتباعها المليون، بينهم مسؤولون كبار في الشرطة والقضاء، بتدبير هذه "المؤامرة" لإسقاط حكومته، بالتنسيق مع قوى أجنبية غير راضية عن السياسات التركية من مختلف القضايا الإقليمية والدولية^(٥).

خلاف بين الأحلاف

نتيجة تشدّد النظام العلماني التركي في التعامل مع الأحزاب والتيارات ذات التوجهات الإسلامية، وخاصة خلال العقود الأولى من نشأة الجمهورية، عملت معظم التيارات الدينية تحت قانون الجمعيات الخيرية، أو الحركات الصوفية التي سُمح لها بالنشاط في عهد حكومة عدنان مندريس التي فازت بانتخابات عام ١٩٥٠، لتنهي سيطرة حزب الشعب الجمهوري العلماني المتطرف الذي أنشأه أتاتورك وانفرد بالسلطة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣. بيد أنّ نشاط الجمعيات الخيرية والدينية لم يعد يقتصر، بمرور الوقت، على النشاطات الخدمية والتربوية، بل امتدّ إلى المجال السياسي، عبر إنشاء تحالفات مع الأحزاب والقوى السياسية، وخصوصاً في موسماً الانتخابات؛ إذ تحوّل هذه الجمعيات أعضاءها والمتعاطفين معها على

واجه حزب العدالة والتنمية خلال العام الماضي سلسلة أزمات لم تهدّد وجوده في السلطة، لكنها أوضحت وجود معارضة قوية لسياساته داخل تركيا. وكان منتظراً لها أن تؤثّر في نتائج الانتخابات البلدية، بعد تضافر جهد أحزاب المعارضة للاستفادة من هذه الأزمات ومن ثم إلحاق هزيمة به.

طفت المتابع على السطح مع أحداث ساحة تقسيم التي بدأت على شكل احتجاجات عادية صغيرة الحجم، اندلعت في شهر أيار / مايو ٢٠١٣ بسبب قرار الحكومة إزالة عدد من الأشجار في حديقة "غازي"، وبسبعين مبانٍ في ساحة "تقسيم" وسط إسطنبول على سبيل تطوير المنطقة^(٦). لكن هذه الأحداث سرعان ما تطورت إلى صراع على هوية الدولة التركية؛ إذ عمدت المعارضة إلى استغلال الأزمة متهمةً الحكومة بمحاولة إزالة مبانٍ ومعالم ترمز إلى الحداثة والعصيرية واستبدالها بأخرى ترمز إلى العثمانية المحدثة^(٧). أدى استخدام الشرطة العنف لإخلاء الحديقة والساحة من المعتصمين الذين اتهمتهم الحكومة بدورها باستخدام تكتيكات لجرّها إلى استخدام العنف والإساءة من ثم إلى صورتها داخل تركيا وخارجها، إلى توسيع العلاقات بين تركيا وكلّ من أوروبا والولايات المتحدة.

”الأزمة الأخطر التي واجهتها الحكومة جاءت على خلفية الصراع الذي اندلع بين رئيسها رجب طيب أردوغان وزعيم حركة "خدمة" رجل الدين فتح الله غولن“

^٣ "أردوغان وغولن: معركة سياسية بملفات قضائية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١/٩، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/01/20141912649877318.htm>

^٤ محمد نور الدين، "صراع أردوغان - غولن: النهج الجامع والاستقرار"، الشرق، ٢٠١٤/١/١٨، على الرابط:

http://www.al-sharq.com/news/details/200069#.U19p2k2_m70

^٥ سعيد الحاج، "الانتخابات البلدية ترسم مستقبل تركيا السياسي"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/٢٦، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/99de4836-5675-47fa-b8d0-f8cc4331f1f0>

وعلى الرغم من أنّ هذه الأحداث شغلت تركيا أسابيع عديدة، وروجت لها المعارضة بوصفها مقدمة "الربيعتركي" سوف يؤدّي حتماً إلى إطاحة حزب العدالة والتنمية، فالأزمة الأخطر التي واجهتها

^٦ انظر: "ميدان تقسيم... اقلاع شجرة يولد احتجاجات"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٦/٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/c8c233f8-6991-48f4-881c-ff8ef342d1fe>

^٧ "ميدان تقسيم قد يتحول إلى 'كعب أخيل' بالنسبة إلى أردوغان"، الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٦/٩، على الرابط:

<http://goo.gl/qgQ8p2>

مشاكلها الداخلية المرتبطة ببعض القضايا؛ مثل المسألة الكردية، جعلت بعض المتحالفين مع حزب العدالة والتنمية يختلفون معه، وكان من بين هؤلاء حركة فتح الله غولن.

بدأت الخلافات بين جماعة غولن وحزب العدالة والتنمية نتيجة اختلافات في تحديد المصالح الخارجية التركية وقراءتها أساساً؛ فمنذ حادثة سفينة "مافي مرمرة"، في أيار / مايو ٢٠١٠، بدأ فتح الله غولن يوجه انتقاداً لاذعاً إلى الحكومة التركية، مدعياً أنها سمحت للسفينة بالإبحار من دون أخذ إذن من الحكومة الإسرائيلية. وفي مفارقة أثارت استغراب الكثرين، حمل غولن رئيس الحكومة أردوغان مسؤولية الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية، والذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك. وقد مثلت هذه التصريحات حينئذ صدمة داخل تركيا وخارجها. وهكذا ظهر غولن معارضًا سياسات حزب العدالة والتنمية في الخارج، قبل أن يظهر معارضًا لها في الداخل^(٤).

لقد ظهر الخلاف المتعلق بقضايا داخلية بين غولن وأردوغان، أول ما ظهر، عندما أسست حكومة العدالة والتنمية المحاكم الخاصة للنظر في قضية الأرغينيكون^(٥)، وهي قضية اتهمت فيها الحكومة عشرات الضباط من المؤسسة العسكرية بالتدبير لانقلاب عليها عام ٢٠٠٧. لكنْ أمد المحاكم طال من دون حسم، كما أخذت الاتهامات تمسُّ قيادات عسكرية عملت حتى وقت قريب بجانب أردوغان الذي جعل يديه استياءً واضحًا من بُطء سير المحاكمات، ومن اقتراحها من قيادات عسكرية تعدُّ قريبة إليه؛ ما أشعر أردوغان بأنَّ جهازي الشرطة والقضاء اللذين أمسيا في قبضة جماعة غولن باتاً يشكلاً تحدياً كبيراً له^(٦).

التصويت لأحزاب معينة، مقابل حصولها على تسهيلات وخدمات مختلفة في حال وصول هذه الأحزاب إلى الحكم^(٧).

وكان من أبرز هذه التحالفات ما قام بين حزب "العدالة والتنمية" وحركة "خدمة"؛ فعندما قام أردوغان ورفاقه بتأسيس العدالة والتنمية، بعد إطاحة حُكم أستاذهم أریكان، وفقاً لبرنامج سياسي يحترم الدستور العلماني ويتجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية، كان فتح الله غولن وتلامذته من مباركي هذه الخطوة، وخصوصاً أن استطلاعات الرأي حينها كانت تشير إلى أنَّ حزب العدالة والتنمية سوف يفوز في الانتخابات في ظلٍّ وضع سياسي واقتصادي معقد، ثبت خلاله فشل الأحزاب العلمانية، وانكشف فسادها^(٨).

ويمكن القول إنَّ جماعة غولن عاشت عصرها الذهبي في ظل حكومة أردوغان التي فتحت لها آفاق العمل والنشاط في جميع قطاعات الدولة، بما فيها تلك التي لم يكن ممكناً لها العمل فيها من قبل، ولا سيما وزارات التربية والتعليم، والداخلية والخارجية والعدل، ومديريات الأمن والاستخبارات. وفي المقابل، دعمت الحركة الحزب في جميع الانتخابات التي فاز بها منذ وصوله إلى السلطة^(٩).

”

منذ حادثة سفينة "مافي مرمرة"، في أيار / مايو ٢٠١٠،
بدأ فتح الله غولن يوجه انتقاداً لاذعاً إلى الحكومة
التركية، مدعياً أنها سمحت للسفينة بالإبحار من
دون أخذ إذن من الحكومة الإسرائيلية

“

وقد ساعد النجاح الداخلي والخارجي الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠، في استمرار هذا التحالف. بيد أنَّ التحديات التي بدأت تركيا تواجهها، سواء على صعيد علاقاتها الخارجية نتيجة التحولات الكبيرة التي حصلت في محيطها الإقليمي ودفعتها إلى الاصطدام بالعديد من دول الجوار الفاعلة، أو على صعيد

٦ عن الحركات الصوفية ودورها في السياسة، انظر: محمد باتوك، "حماية الدين ومواجهة العلمانية"، الجزيرة نت، ٢٠٠٦/١١/٣، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d1729cc9-de35-411d-812c-0e768dad7ee1>

٧ محاضرة محمد زاهد غل: "الآثار المحتملة لزعام المساد على الانتخابات المحلية التركية وحظوظ حزب العدالة والتنمية"، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣/١٢/٢٤.

٨ "أردوغان وغولن: ...، المرجع نفسه.

٩ محاضرة محمد زاهد غل... المرجع نفسه.

١٠ "أرغينيكون" هو اسم وادٍ أسطوري في آسيا الوسطى تعود أصول الأتراك العرقية إليه. وهي منظمة سرية، تأسست عام ١٩٩٩، تقول إنَّ هدفها المحافظة على العلمنية في تركيا، وتعتمد بالقيام باغتيالات وتفجيرات في عددٍ من المدن التركية، ومحاولة الانقلاب على الحكومة. استُهُلَّت القضية عام ٢٠٠٧ مع اكتشاف مخبأً للأسلحة في إسطنبول، جرى على إثره اعتقال عشرات المتهمين بينهم جنرالات وصحافيون وزعماء عصابات إجرامية يحاكمون منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨. وقد باتت القضية رمزاً للصراع بين الحكومة الإسلامية المحافظة والمؤسسات العلمانية في البلاد. وضمن أخطر القضايا التي يتآمر فيها الجنرالات الأتراك في تاريخ الجمهورية التركية وأكبرها، قضت محكمة إسطنبول بقبول النظر في قضية باليوز؛ وهي اسم المخطط الذي وضعه الجنرالات الأتراك للانقلاب على الحكومة، ومن بين المتهمنين قائد الأركان السابق إيلكى باشبورغ الذي قاد الجيش التركي في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠. وبلغ عدد المتهمنين في هذه القضية ثلاثة مئة.

١١ "أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/٣/١٠، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/03/201436154217329133.htm>

العليا - بمن فيهم وزير الداخلية^(١٥); وذلك بهدف إخراج الحكومة عبر رميها بتهم الفساد المالي والأخلاقي، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات البلدية؛ ما اضطر رئيس الحكومة أردوغان إلى أن يطلب من ثلاثة وزراء - وهم وزراء الداخلية والاقتصاد والبيئة - تقديم استقالتهم، بعد سجن أبنائهم على ذمة قضايا فساد، حتى يتسرّى للقضاء التركي التحقيق في التهم من دون التأثر بمناصب آبائهم، أو مكانتهم السياسية في الحكومة^(١٦).

”
القضية التي فجرت الخلاف على نحوٍ علني ومفتوح،
كانت قيام عناصر في الشرطة تدين بالولاء لغولن
بحملة اعتقالات شملت أبناء وزراء في حكومة
أردوغان بتهم فساد“
“

وفي مقابل كل خطوة عدائية كانت تقوم بها جماعة غولن، كانت الحكومة تردد بإجراء عقابي، فجرى إغلاق المدارس التحضيرية الخاصة التي كانت جماعة غولن تملك ٢٥٪ منها في البلاد، ردًا على موقف الجماعة من أحداث ساحة تقسيم. وتذهب بعض القراءات إلى أنَّ الحملة الأخيرة من الشرطة ضدَّ الفساد لم تكن إلا ردًّا من حركة غولن على قيام الحكومة بإغلاق مدارسها. لكنَّ الحكومة قامت بالرد على الرد عبر طرد العشرات من ضباط الشرطة والموظفين العموميين المحسوبين على الجماعة، من بينهم رئيس شرطة إسطنبول^(١٧).

هذه المواقف المتعارضة بين حزب العدالة والتنمية وحركة فتح الله غولن، جعلت المعارضة الرئيسية للحكومة التركية تأتي من داخل شبكة مصالح تجمع بين الصوفية والبراغماتية السياسية، ومحسوبة على التيار الإسلامي، لا على المعارضة العلمانية، ليبراليةً كانت أو قوميةً. وهذا تطور في ساحة الإسلام السياسي التركي لافت للنظر. بل إنَّ غولن أخذ ينشد تحالفاتٍ مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، وكأنَّه يسير على النهج نفسه الذي تعامل به مع نجم الدين

أُما الخلاف الداخلي الثاني، فقد ظهر عندما جرى الكشف عن تسجيلات صوتية لما فاوضت سرية في أوسلو مع حزب العمال الكردستاني، تحت إشراف رئيس جهاز الاستخبارات، في إطار مسعى الحكومة لحل القضية الكردية. غير أنَّ جماعة غولن التي لها امتداد ونفوذ في المناطق الكردية كان لها رأي في الحل يختلف في التفاصيل مع رأي أردوغان؛ ما جعل المدعى العام صدر الدين صاريقايا، المحسوب على جماعة غولن يقوم في شباط / فبراير ٢٠١٢ باستدعاء رئيس جهاز الاستخبارات هakan فيدان للمساءلة القانونية، إذ وجَّه إليه تهمًا بالتفاوض مع أعداء الوطن وتجاوز صلاحياته، فترتب على ذلك تدخل من رئيس الوزراء أردوغان الذي عَدَ المسألة خارجةً عن نطاق الخلاف السياسي إلى استهدافه شخصيًّا، عبر استدعاء صديقه فيدان للتحقيق. وقد ذهبت الشكوك إلى أنَّ جماعة غولن هي التي قامت بتسريب التسجيلات الصوتية لرئيس جهاز الاستخبارات في أوسلو^(١٨). وأشارت بعض الصحف إلى أنَّ عناصر من جماعة غولن في جهاز الشرطة هي التي كانت وراء التفاسع الأمني الذي أدى إلى تفجيرات الريحانية في شهر أيار / مايو ٢٠١٣؛ ما أوقع الحكومة في حرجٍ داخليٍّ وخارجيٍّ كبيرٍ^(١٩).

وبلغ الخلاف بين الحكومة والجماعة أوجَّه عندما أيدَّ غولن - ضمنيًّا - الاحتجاجات التي جرت في ساحة تقسيم، في حزيران / يونيو ٢٠١٣، على خلفية قضية حديقة غازي. وقامت وسائل إعلام تابعة للجماعة بتوجيه انتقاد حادًّا لأردوغان، ولطريقة تعامل حكومته مع الأحداث^(٢٠).

أُما القضية التي فجرت الخلاف على نحوٍ علنيٍّ ومفتوح، فكانت قيام عناصر في الشرطة تدين بالولاء لغولن بحملة اعتقالات شملت أبناء وزراء في حكومة أردوغان بتهم فساد - من دون علم السلطات

^{١٢} إسماعيل ياش، "تركيا..صراع بين الحكومة والجماعة"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/٢١، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c75e5e38-9492-4ec5-84fd-11a765012f3a>

^{١٣} عن تفجيرات الريحانية وموقف الحكومة التركية، انظر: "أردوغان: منفذٌ لتفجيرات الريحانية ساعدوا وفده المعارضة التركية في لقاء الأسد"، الحياة، ٢٠١٣/٥/٢٤، على الرابط: <http://alhayat.com/Details/516950>

^{١٤} سعيد الحاج، "أردوغان وغولن...أسباب النزاع ومتالٌ للصراع"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/١١، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/be0aa1ed-e7be-4e83-86b4-d2820c74d98c>

^{١٥} محمد زاهد غل، "أزمة الفساد في تركيا ودواجهها السياسية والاقتصادية"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٧، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/9f5d6222-32c5-4fe1-9b96-0e6421da3c27>

^{١٦} ياش، المرجع نفسه.

^{١٧} انظر: "حملة تهير جديدة في صفوف الشرطة التركية بسبب فضيحة فساد"، الحياة، ٢٠١٣/١٢/٢٣، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/585101>

النسبة المئوية التقريرية للأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٤ المحلية	النسبة المئوية التقريرية للأصوات التي حصل عليها في انتخابات ٢٠٠٩ المحلية	اسم الحزب
٤٥,٥	٣٩	العدالة والتنمية
٢٨	٢٣	الشعب الجمهوري
١٥	١٦	الحركة القومية
٤	٥,٥	السلام الديمقراطي
٧,٣٦	١٦,٢٤	بقية الأحزاب

ومقارنةً بأفضل النتائج التي حققها في الانتخابات البلدية الأخيرة عام ٢٠٠٩، حين حصل على نحو ٣٩ في المائة من الأصوات، تقدم حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠١٤ بنحو ست نقاط مئوية، وحاز نسباً عالية من الأصوات في المناطق الكردية، متوجهاً بذلك الظروف المحلية لاختيارات الناخبين والعوامل الجهوية؛ فانتزع بلدية "موش" الواقعه في قلب المنطقة الكردية للمرة الأولى. كما حل منافساً قوياً في مدن الساحل التي طالما عُدّت قلعاً للأحزاب العلمانية والقومية التركية، فانتزع بلدية "مانسيا"، واسترد "أنطاليا" التي كان خسرها في الانتخابات الماضية لمصلحة حزب الشعب الجمهوري^(٢). لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن الحزب احتفظ ببلديتي إسطنبول الكبرى والعاصمة أنقرة، أكبر مدينتين في البلاد، على الرغم من أن خصميه السياسي الأكبر نافس بقوة للحصول على إدراهما على الأقل. وعلى الرغم من التوقعات بأن تذهب بلدية "أرضروم"، مسقط رأس فتح الله غولن، لمرشح الشعب الجمهوري، فقد حقق العدالة والتنمية فوزاً كبيراً فيها. ويتضمن هذا الأمر معنى مهماً إذا أخذنا في الحسبان أن جماعة غولن كانت وجّهت أنصارها عشية الانتخابات للتصويت للمنافس الرئيس مرشح العدالة والتنمية، بغض النظر عن هوية الحزب الذي ينتمي إليه، فضلاً عن تبني حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب العلماني الأتأتوري، خطاباً تصالحيّاً مع جماعة غولن بعد أن اعتاد على وصمها بالرجعية وانتقد تغلغلها في مراكز الدولة ومؤسساتها؛ وذلك في مسعى منه للحصول على أصوات أنصار الجماعة بعد أن اختلفت جذرياً مع حليفها السابق. ومع ذلك، فإن جميع هذا الجهد لم ينفع في تحقيق هزيمة أو على الأقل تقليص شعبية الحزب الحاكم^(٣).

أربكان عندما ترأّس الحكومة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧؛ إذ جعل من نفسه خصماً عنيداً لأربكان ولحركته ملّي غروش "رأي الأمة"، من داخل تيار الإسلام السياسي التركي. وهذا يعني أنَّ غولن أخذ يتبنّى برنامجاً واضحًا معارضته حكومة العدالة والتنمية، وأنَّ الأمر ليس اختلافاً مع مواقفها من القضايا الداخلية والخارجية فحسب^(١٨).

فوز مريم للعدالة والتنمية

في ظل هذه الأجواء المشحونة، جرت الانتخابات البلدية التي راهنت فيها المعارضة العلمانية وتلك المحسوبة على التيار الإسلامي على إلحاق هزيمة نكراه بالحزب الحاكم. لكن، ومع بدء إعلان النتائج خلال ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع، بدا واضحًا أن حزب العدالة والتنمية يتوجه نحو تحقيق فوزه الانتخابي المحلي الأكبر منذ دخوله مسرح السياسة التركية مطلع العقد الماضي؛ إذ فاز بنحو ٤٦ في المئة من أصوات الناخبين الذين جاءت نسبة مشاركتهم الأعلى في تاريخ البلاد (أكثر من ٨٠ في المئة). في حين حصل منافسه الرئيس حزب الشعب الجمهوري على نحو ٢٨ في المئة، وجاء حزب الحركة القومية ثالثًا بنحو ١٥ في المئة، وحزب السلام والديمقراطية الكردي رابعًا بـ ٤ في المئة من الأصوات (انظر الجدول الذي يقارن النتائج التي أحرزتها الأحزاب السياسية الرئيسة في تركيا في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٤^(١٤)).

٢٠ المراجع نفسه.

٢١ سعيد الحاج، "الانتخابات البلدية وانعكاساتها على الواقع التركي"، الجزيرة نت، ٤/٨/٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/45bca06a-444f-4ba1-9944-ad4c28317cd6>

١٨ محاضرة محمد زاهد غل...، المراجع نفسه.

^{١٩} انظر: "الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والدلائل"، مركز الجزيرة للدراسات، ٤/٢٠١٤، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/04/201441114830782204.htm>

الربيع العربي التي اندلعت مطلع عام ٢٠١١ أجبرت أنقرة على التخلّي عن هذا الدور، والانحياز إلى الانتفاضات الشعبية التي ألهيت العالم العربي؛ فكانت من أوائل الدول التي نادت بتنحّي الرئيس المصري حسني مبارك، ثمّ اتّخذت موقفاً داعماً بقوة ثورة الشعب السوري، فاحتضنت معارضته السياسية والعسكرية وفتحت أبوابها لللاجئين. وقد ازدادت أهمية دور تركيا الإقليمي مع تنامي حدة الاستقطاب الإقليمي، بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي في تموز / يوليو ٢٠١٣.

بالتوازي مع تنامي أهمية الدور التركي، برزت محورية شخص رئيس الحكومة أردوغان الذي تحول إلى شخصية جدلية داخل تركيا وخارجها

وبالتوازي مع تنامي أهمية الدور التركي، برزت محورية شخص رئيس الحكومة أردوغان الذي تحول إلى شخصية جدلية داخل تركيا وخارجها بين من يرى فيه نموذجاً للزعيم السياسي الناجح الذي ارتقى ببلاده إلى المرتبة السابعة عشرة بين الاقتصادات العالمية، ومن يرى فيه مستبدّاً، يخفي وراء شعارات الديموقراطية والرؤية الاقتصادية الليبرالية، مشروعاً دينياً متزمتاً. ويسبّب المواقف التي اتّخذها في تأييده ثورات الربيع العربي، وتحوله إلى رمز التصالح بين الإسلام والهوية الوطنية والديموقراطية، بما في ذلك قبول حزب إسلامي علمانية الدولة، وتقدّيم نموذج بديل لأنظمة الحكم السائدة في عموم المنطقة (من ولاية الفقيه في إيران، وحتى أنظمة الاستبداد العربية على اختلافها)، تعرّض شخص أردوغان لحملات إعلامية شديدة، وتحولت الانتخابات المحلية إلى فرصة للنيل منه عبر استغلال مزاعم بالفساد شملت بعض مسؤولي حزبه، ونكبات تعرضت لها سياساته الخارجية ابتداءً بإطاحة حكم محمد مرسي في مصر وانتهاءً بحصاد علاقات متواترة مع معظم دول الجوار الإقليمي. فضلاً عن قيام المعارضة بتحويل سوريا إلى مادة للتنافس الانتخابي؛ إذ جرى التركيز على التكاليف المترتبة على الميزانية التركية جراء تدفق اللاجئين السوريين^(٢٣).

وقد ترجمت هذه النتائج إلى حصول حزب العدالة والتنمية على ٤٩ بلدية من إجمالي البلديات التركية البالغ عددها ٨١ بلدية، مقارنةً بـ ٤٧ بلدية في انتخابات ٢٠٠٩، بما فيها نصف بلديات المدن الثلاثيّن الكبرى في البلاد. أمّا حزب الشعب الجمهوري، فحصل على ١٣ بلدية، والحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية ٨ بلديات لكُلّ منها^(٢٤).

أهمية الانتخابات البلدية ودلّالات الفوز فيها

نادراً ما تتحول انتخابات محلية في أي بلد إلى شأن إقليمي ودولي، وبتداعيات سياسية يمكن أن تمّ عموم المنطقة الممتدة بين بحر قزوين شرقاً والمتوسط غرباً. ولم تحر انتخابات محلية في أي بلد اهتماماً إعلامياً وسياسياً كما حازت الانتخابات المحلية التركية، فانقسم الرأي العام خارج تركيا وداخلها بالدرجة نفسها تقريباً. ويعود هذا الاهتمام والانقسام والاستقطاب إلى عوامل أساسية عديدة، أهمّها: وزن تركيا الإقليمي، والدور البارز الذي تؤديه في معظم ملفات منطقة الشرق الأوسط، وتحول الانتخابات إلى ما يشبه استفتاء على شخص رئيس الحكومة، وبخاصة بعد أن تعهد باعتزال السياسة في حال خسر حزبه البلديات.

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، وخصوصاً منذ أن تبوأ أردوغان منصب رئاسة الحكومة في آذار / مارس ٢٠٠٣، تصدّت تركيا للقيام بدور إقليمي ظلّ مغيّباً بفعل الشعار الشهير الذي طرّحه أتاتورك مع تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ "سلام في الوطن، سلام في العالم".

وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠ تمحور النشاط المستجدّ لتركيا في منطقة الشرق الأوسط حول سياسة وزير الخارجية أحمد داود أوغلو "صفر المشاكل"؛ ما سمح لتركيا بأن ترتكز على توسيع نفوذها الاقتصادي وتأدية دور الوسيط بين مختلف الأطراف المتنازعة في المنطقة، فأدت دور الوساطة في الملف النووي الإيراني، ومفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، وأسهمت في التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي أنهى الفراغ الرئاسي اللبناني عام ٢٠٠٨ وغير ذلك. بيد أنّ ثورات

٢٣ انظر: عماد قدورة، "هل يراد تركيا أن تحول إلى باكستان أخرى"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/١٥، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/30d2b7ce-daab-4046-8c94-c958df38f7bd>

٢٤ انظر: أحمد موسى بدوي، "ذروة منافسة وبداية صراع: قراءة في نتائج الانتخابات البلدية التركية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤/٤/٦، على الرابط:

[٣٧٠٨/http://www.acrseg.org](http://www.acrseg.org)

مواجهات، كان هناك توجه عام للتصويت في هذه الانتخابات تحديداً ملائحة أجندة خدمية، وليس أجندة سياسية. وفي هذا المجال تحديداً لا يوجد منافس فعلي للحزب الحاكم؛ فمنذ نشأته ثم وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٢ لم يستطع حزب سياسي تركي منافسة العدالة والتنمية في تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية التركية في المدن الكبرى والصغرى على السواء. حتى خلافه مع حركة اجتماعية وجمعية خدمة خيرية ذات علاقات متشعبية، مثل جماعة غولن، لم يتمكن من إلحاق أي ضرر بالحزب الحاكم، بل على العكس، أدى انتهاء التحالف بين أردوغان وغولن، إلى جذب مزيد من الأصوات للأول. ما يعني أنَّ المعارضة العلمانية وخلفاءها الطارئين في التيار الإسلامي لم يستطعوا على الرغم من الضربات السياسية القوية التي سددوها خلال العام الماضي لحزب العدالة والتنمية، أن يقدموها للناخب بديلاً مقنعاً عنه.

”
شكلت نتائج الانتخابات المحلية التركية نصراً سياسياً كبيراً لرئيس الحكومة رجب الطيب أردوغان وحزبه، كما شكلت في المقابل نكسة كبيرة للخصوم الذين أرادوها فرصةً للقضاء على إمكانية استمراره في حكم تركيا، وفي تبني سياسات داخلية وخارجية لا تلقى استحساناً لديهم. بيد أنَّ المعركة بين الطرفين لم تنته؛ ففي الأفق جولة جديدة عنوانها الانتخابات الرئاسية التي تجري في آب / أغسطس المقبل؛ إذ يتوقع أن يحشد الطرفان لها كما حصل في الانتخابات البلدية، لتبقى تركيا بوزنها وأهميتها عنوان صراعٍ يتندَّ على اتساع المنطقة، ويتوخَّ أن تؤثِّر نتائجه في جميع من فيها“.^{٢٤}

^{٢٤} أصلان الطيب نحاس، ”ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان“، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٤/١٧، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144177293518959.htm>

الناخب يثار

ما كان للانتخابات البلدية التركية أن تحظى باهتمام كبير عربياً ودولياً لو أنها جاءت في سياق وظروف مختلفة؛ فقد كان من الممكن - بحسب اعتقاد خصوم أردوغان وسياساته - أن تتحول إلى فرصة للقضاء على طموح الحزب الحاكم وزعيمه في الاستمرار في حكم تركيا عبر انتخابات الرئاسة التي تجري في آب / أغسطس المُقبل، وهو ما حول هذه الانتخابات إلى معركة بخصوص مستقبل أردوغان وحزبه وسياسات تركيا الإقليمية والدولية.

لكنَّ الناخب التركي الذي استفَرَّه ما بدا مؤامرة استُخدمت فيها وسائل غير شرعية لإطاحة الحزب الحاكم وزعيمه، وبخاصة بعد أن جرى تصوير الانتخابات على أنها استفتاء على الثقة بشخص أردوغان، قرر هذا الناخب أن يقلب الموازين، وينح حكومته التي حققت لتركيا الاستقرار والازدهار الاقتصادي نصراً غير مسبوق في أي انتخابات محلية. كما عدَّت هذه النتائج موافقة شعبية على سياسات التخلص من نفوذ جماعة غولن الواسع في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، وبخاصة في الشرطة والقضاء.

”
عدَّت هذه النتائج موافقة شعبية على سياسات التخلص من نفوذ جماعة غولن الواسع في أجهزة الدولة ومُؤسساتها المختلفة، وبخاصة في الشرطة والقضاء“

لا شك في أنَّ مزاعم الفساد التي ثارت بشأن وزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية، وأدت إلى تعديل وزاري كبير، في كانون الأول / ديسمبر الماضي، قد أثْرَت في صورة الحزب الحاكم لدى الناخب التركي؛ ذلك أنَّ جزءاً كبيراً من الناخبين يميل عموماً، إلى القول بوجود فساد في مؤسسات الدولة، لكنه يعتقد في الوقت نفسه، أنَّ الهجوم المتواصل على الحكومة وإثارة جملة من القضايا دفعَ واحدة ضدها على أبواب انتخابات بلدية قرر أردوغان أن يعتزل السياسة إذا خسرها، كلَّ ذلك دفع للاعتقاد أنَّ ثمة مؤامرةً ما ضدَّ الحكومة، وأنَّ هناك جهداً مخططاً ومقصوداً؛ لتشويه صورتها وتقييم إنجازاتها.

وفضلاً عن أنَّ علاقة الناخب التركي بحزبه السياسي تشبه علاقته بفريق كرته المفضل؛ بمعنى أنه لا يتخلى عنه حتى ولو خسر بضع

— مجموعه مؤلفين —

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



صدر حديثاً

مجموعه مؤلفين

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية صدر حديثاً عن "المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات" كتاب جديد بعنوان "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية" (٦٠٥ صفحة من القطع الكبير). يعالج هذا الكتاب، بتفصيل وإسهاب، صورة العالم العربي التي غيرتها الثورات التي اندلعت في أرجائه منذ شتاء ٢٠١١م، ويركز على مفهوم الرأي العام الذي كان غائباً طوال الحقبة السابقة، والذي سيكون له الأثر الكبير في تقرير مصائر العرب في الحقبة المقبلة. ويلاحظ الكتاب أن الثورات العربية ليست مجرد ثورات اجتماعية أو سياسية فحسب، إنما هي، فوق ذلك أيضاً، ثورات يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيديولوجيات والهويات والأبعاد الاستراتيجية. شارك في كتابه بحوث هذا الكتاب أربعة وعشرون باحثاً عربياً ليكون، في خلاصته، محصلة تفكير جماعي وفردي في مصير هذه الثورات. وقد تنوعت محاور هذا الكتاب لتشمل النظام الأقليمي العربي، وأوروبا والعرب، والسلوك الصيني - الروسي في شأن موجات الرياح العربي. وتناول الكتاب، إلى ذلك، مصالح روسيا وتركيا وأيران وأسرائيل في سياق "الثورات العربية"، علاوة على مكانة المحيط الهندي كفضاء جيوستراتيجي لمصالح الهند وباكستان ودول الخليج العربي.